زار معسكر اللواء الثالث مشاة جبلي.. رئيس الجمهورية:

التنمية مرتبطة بوجود أمن واستقرار تحققه قوات مسلحة وأمن قوية ويقظة

الاطلاع على سير التدريب والتأهيل في المعسكر

جانب من أفراد اللواء

رئيس الجمهورية يلقي كلمة خلال زيارته لمعسكر اللواء الثالث مشاة جبلي

التأكيد على اهتمام القيادة السياسية بمنتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية ورعايتهم معيشياً وتأهيلاً

صنعاء / سبأ :

قام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة أمس بزيارة إلى معسكر اللواء الثالث مشاة جبلي حيث كان في استقباله الإخوة في قيادة المعسكر.

وقد اطلع فخامة الأخ الرئيس على سير عمليات التدريب والتأهيل ومستوى تنفيذ خطة التدريب للعام التدريبي 2011م.

وحيا فخامة الأخ الرئيس المقاتلين في المعسكر ..مشيدا بمستوى الانضباط والتدريب النوعي الذي يتلقاه منتسبو اللواء ثالث مشاة جبلي..مؤكدا الاهتمام بمواصلة جهود البناء النوعي والتخصص كمرتكز في عملية الإعداد والتأهيل للمقاتلين وبما يمكنهم من أداء مهامهم وواجباتهم بكفاءة واقتدار وفي مختلف الظروف.

ونوه بالجهود التي تبذلها قيادة المعسكر والخبراء المدربون في عملية إعداد وتأهيل المقاتلين وإكسابهم المهارات القتالية المتطورة.

كما أشار فخامة الأخ الرئيس إلى الشوط المتقدم الذي قطعته مسيرة البناء والتحديث في قواتنا المسلحة والأمن في مختلف تشكيلاتها وصفوفها وأجهزتها..مشيرا إلى أن عملية البناء والتنمية تقترن دوما بالأمن والاستقرار والأمن والاستقرار بدوره لا يتحقق إلا في ظل وجود قوات مسلحة وأمن قوية ويقظة وقادرة على النهوض بمهامها وواجباتها.

وأكد فخامة الأخ رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن الاهتمام بمنتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية ورعايتهم معيشيا وتأهيلا .

وأشار إلى القرارات الصادرة عن الاجتماع السنوي لقادة القوات المسلحة والأمن وما ستعكسه من آثار إيجابية على صعيد تعزيز مسيرة البناء والتحديث والتطوير لقواتنا المسلحة والأمن وتقديم الرعاية لمنتسبيها تقديرا لما يضطلعون به من واجب وطني كبير في خدمة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره والسلم الاجتماعي والشرعية الدستورية وحماية المنجزات والمكاسب التي تحققت في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة ..متمنيا للمقاتلين التوفيق والنجاح في أداء مهامهم وواجباتهم ولما فيه خدمة الوطن.

في ندوة (الحوار الوطني من أجل اليمن) بجامعة صنعاء

المشاركون يدعون إلى التجاوب البناء مع مبادرة الرئيس

صنعاء / سبأ :

دعا أكاديميون وناشطون سياسيون كافة القوى السياسية إلى التجاوب البناء مع مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية بما يضمن المحافظة على أسس التداول السلمي للسلطة وتحقيق أمن واستقرار الوطن و المواطن.

وأكد المشاركون في ندوة نظمتها جامعة صنعاء أمس بعنوان «الحوار الوطني من أجل اليمن» برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة أهمية إشراك كافة قوى المجتمع في مجريات الحوار الوطني ممثلة في منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

وطالبوا بوضع سقف زمني للحوار ومن قبله تحديد إطار موضوعي ملزم يبين طبيعة قضايا الحوار ونطاقها الموضوعي, وأهمية إخضاع بعض مسائل الخلاف

الموضوعي بين أطراف الحوار للأسس العلمية المرجعية بعيدا عن الاجتهادات الفردية والضبابية والغموض المفاهيمي الـذي قد يعتري بعض الأطروحات.

وشددوا على أهمية تبني أطراف الحوار رؤية عملية بخصوص بناء الثقة فيما بينهم عبر إجراءات تستهدف خفض مستوى التوتر الإعلامي إلى حدوده الدنيا، وإدراك المتحاورين ضرورة اعتماد مبدأ التوافق والمرونة النسبية بما لا يخل بمواقفها المبدئية من قضايا الحوار بما يحقق أمل الشعب في تجاوز الأزمة السياسية الراهنة.

ونبه المشاركون إلى أن معيار تقييم الشعب لأداء أطراف الحوار سيعتمد على مدى التزامها بقضايا الوطن المصيرية وأسس تقدمه وازدهاره على كافة المستويات.

وهدفت الندوة التي عقدت بمشاركة 40 أكاديميا وناشطا سياسيا إلى الإسهام في وضع الأسس العلمية التي ينبغي أن ينطلق منها الحوار الوطني الذي دعا إليه فخامة الأخ الرئيس في مبادرته الأخيرة أمام مجلسي النواب والشورى.

واهتمت الندوة بالتعريف بما تكتسبه المبادرة من أهمية لتحقيق انفراج سياسي إزاء جميع القضايا موضع الخلاف بين السلطة والمعارضة وإتاحة الفرصة للعودة إلى طاولة الحوار والوصول إلى توحيد الصفوف لتغليب مصالح الوطن على جميع الاعتبارات.

وفي المستهل قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي: إن فخامة رئيس الجمهورية قدم الأربعاء الماضي مبادرة جاءت في ظرف صعب ووقت مناسب كأنها تنزع فتيل شيء مهيأ للانفجار.

واستعرض أهم مضامين المبادرة وما قدمته من حلول وإجراءات لجميع المسائل موضع الاختلاف بين قوى السلطة والمعارضة، بما فيها التأكيد على تحديد مدة الفترة الرئاسية بعشر سنوات من فترتين، والإعلان أن لا توريث للسلطة.

وبين الوزير صالح باصرة من وجهة نظره أن أحزاب اللقاء المشترك والتجمع الوطني مطلوب منهم مبادلة هذه المبادرة بشيء من الترحيب كون الوطن وطن الجميع وإذا لم تأخذ الأمور بحسن نية فإن البلاد ستبقى في الأزمة ولن تخرج منها.

ولفت إلى ما أورده فخامة الرئيس في المبادرة من قول: بأنه لن يعاند أويقامر وسيغلب مصلحة الوطن على أي مصلحة أخرى .. مؤكدا في هذه الجزئية أن على أحزاب اللقاء المشترك «أن لا يقامروا» حتى يتسنى للجميع الوصول إلى الاستقرار السياسي الذي هو مرهون بالحوار.

ورأى أن المبادرة تتيح الفرصة لمن هو اليوم في المعارضة ليصبح مستقبلا في سدة الحكم عبر التداول السلمي للسلطة وتجنيب البلاد كثيرا من الأزمات وتمكين الجميع من التنافس لتكون فترة حكم أي منهم هي الأفضل عبر ما يحققه من انجازات لصالح الوطن ومستقبل أبنائه.

ودعا الوزير باصرة إلى ألا يقتصر الحوار على قضية الانتخابات والتعديلات الدستورية وإنما تتسع دائرته لتشمل مناقشة متعلقات الوضع الاقتصادي وقضية الجنوب والمحافظات الجنوبية، وقضية صعدة وغيرها من القضايا على الساحة الوطنية.

وقال: لا يمكن الدخول في انتخابات نيابية وتعديلات دستورية دون إجماع وطني وبالتالي فإن فخامة رئيس الجمهورية استوعب الأوضاع وأدرك أنه لا يمكن الدخول في انتخابات إلا بإجماع وطني.

ونبه صالح باصرة إلى أن أوضاع وطبيعة المجتمع اليمني معقدة أكثر من أي دولة أخرى كونه شعبا مسلحا ولديه مشاكل اقتصادية وسياسية معقدة وأي اختلاف سيؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها يكون الخاسر الأول فيها الوطن والمواطن وأمنه واستقراره ووحدته.

وناشد الجميع التعاون للوصول إلى حلول لجميع القضايا وأن تحل مشكلة التعليم وقضايا التعلم حتى تكون هناك مستقبلا أجيال قادرة على حل قضاياها بكافة الأساليب الحضارية.

من جانبه حذر رئيس الجامعة الدكتور خالد طميم مما أعتبره أجندة خارجية تحاول تفتيت الوطن العربي عبر إثارة المشاكل الداخلية لتجعل شعوب المنطقة تتفتت من الداخل.. مستشهدا بما حدث في القضية الفلسطينية وفي العراق ولبنان واليوم في مصر.

وقال رئيس الجامعة « كلنا في خارطة الطريق التي وضعوها لتفتيت الشرق الأوسط والمناطق التي فيها ثـروات لم تطلها تلك المخططات التقسيمية كون تلك القوى تعمل على استغلالها والاستيلاء على مقدراتها».

وأثرى المشاركون محاور الندوة برؤى وتوضيحات قربت ما على الفرقاء السياسيين اتخاذه في المرحلة الراهنة من خطوات مسؤولة سيحاسبهم عليها التاريخ إما بالسلب أو الإيجاب، وضرورة أن يكون الوطن هو الحزب الأكبر الذي تنتمي إليه وتعمل في ظله ولأجله جميع الأحزاب.

وأوضحوا أن على المؤتمر الشعبي العام - بصفته الحزب الحاكم - أن يصوغ من خطاب فخامة الرئيس مبادرة مكتوبة تقدم إلى أحزاب اللقاء المشترك وجميع الأحزاب ليتم الحوار عليها والانطلاق منها لحل جميع الإشكاليات العالقة.

من أعمال الندوة في جامعة صنعاء

معهد القضاء يقر خطة التدريب والتطبيق العملي للعام الدراسي (2011-2012)

صنعاء / سبأ :

اقر مجلس المعهد العالي للقضاء في اجتماعه أمس، برئاسة وزير العدل رئيس المجلس الدكتور غازي الاغبري ، خطة التدريب والتطبيق العملي لطلاب قسم الدراسات التخصصية العليا للدفع (17 ، 18 ، 19)للعام الدراسي 2011 -2012م، المقرة من المجلس العلمي بالمعهد.

وتضمنت الخطة محاضرات عامة في قواعد إصدار الإحكام ، واستخدام السجلات الخاصة بالمحاكم، وإدارة الجلسات، والمنازعات الإداريـة، والسلوك القضائي، والتدريب على الأعمال المتعلقة بالتوثيق والإثبات وأعمال أمناء السر ، والتدريب على إدارة الجلسات من خلال ملازمة القضاة أثناء جلسات المحاكم وكتابة المحاضر وعمل مشاريع الأحكام ودراسـة القضايا القديمة.

كما شملت الخطة محاضرات إرشادية في المواضيع المتعلقة بواقع القضاء اليمني ، وزيارات لمصلحة السجن المركزي والجوازات والمعمل الجنائي، بالإضافة إلى محاضرات في قواعد إجراءات التحقيق وتكييف الجريمة والمرافعة أمام المحاكم، والقواعد العامة للطعن في الأحكام وتثبيتها والدفوع الموضوعية والإجرائية، وقانون التوثيق والسجل العقاري ، والملكية الفكرية وحمايتها وفن التعامل مع المحامين، وحقوق الإنسان ، والتجارة الالكترونية، والمعاملة الالكترونية ، والتعامل مع الخبراء والإثبات الالكتروني ، وآداب المرافعة وجرائم الحاسوب ووسائل إثباتها.

كما اقر المجلس المنهج الدراسي لقسم الدراسات التخصصية العليا للعام 2011 -2012 في دبلوم الشريعة الإسلامية المتعلق بالأحوال الشخصية وأصول الفقه ، والمواريث الشرعية، ودبلوم القانون العام المتعلقة بقانون العقوبات الخاص والإجراءات الجزائية ، والقانون الإداري والدستوري والتشريعات المالية والطب الشرعي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكذلك دبلوم القانون الخاص المتعلق بالقوانين المدنية والإثبات والدولي الخاص والمرافعات والتجاري، بالإضافة إلى مدونة السلوك القضائي ، والإدارة القضائية .

كما اقر مجلس المعهد العالي للقضاء خطة التدريب السنوية للعام 2011 بقسم التأهيل المستمر للقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعـوان القضاء المقرة من المجلس العلمي بالمعهد والتي تمثلت في صياغة الأحكام وإصدارها والإدارة القضائية ودورها في حسن الأداء وسرعة البت في القضايا وأعمال أقلام الكتاب وأمناء السر ، والأمناء الشرعيين وإجـراءات التنفيذ واشكالياته والطلبات والدفوع بالإضافة إلى جرائم الصحافة وحقوق المتهم .

كما اقر خطة القبول للدفعة العشرين لقسم الدراسات التخصصية من حيث عدد الطلاب الذين سيتم قبولهم ومراحل القبول والبرنامج الزمني لتنفيذ الخطة، والتي تبدأ فيها مرحلة القيد والتسجيل في 19 فبراير الجاري وتستمر إلى 2 مارس القادم.